



كويت مارى عيراق
داد كاى بالآي ئيتتيجادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢١/اتحادية/اعلام/٢٠١٦

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٦/٤/٢٠١٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وحسين عباس أبو الثمن وعاد هانف جبار و سليمان عبد الله عبد الصمد المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الطلب:

طلب مجلس محافظة بغداد (مكتب رئيس المجلس) بموجب كتابه المرقم (م/١٥٤٦) في (١٣/٣/٢٠١٦) بكتاب الاستفسار المعنون الى/الهيئة الوطنية للاستثمار/ وصورة منه الى المحكمة الاتحادية العليا وفيما يلي نصه: نهدىكم اطيب التحيات .. كتابكم بالعدد (ق/٣٥٦) في (١١/٢/٢٠١٦) نبين لكم : أولاً - ان القانون من النظام العام وان الدستور العراقي قد تبين في الباب الرابع منه اختصاصات السلطة الاتحادية في المادة (١٠٧) حصراً وباقى الاختصاصات تمارسها السلطات المحلية (مجلس محافظة بغداد) وحتى الاختصاصات المشتركة فالأولى لممارستها للسلطة المحلية . ثانياً - ان مجلس محافظة بغداد اعلى سلطة تشريعية رقابية في محافظة بغداد وهي المسؤولة عن الرقابة على حسن اداء دوائر المحافظة (م ٢ و ٧) من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم وقد مارست دورها الرقابي والاشرفي على اعمال هيئة استثمار بغداد وشكلت لجان تدقيق وتقييم وبلغت محاضر عملها الى محافظة بغداد للعمل وفق ما ورد بها . ثالثاً - ما جاء في كتابكم (٢٨٤٤) في (٢٤/١١/٢٠١٥) مخالفة قانونية و ادارية بينا بالتفصيل في مضمون كتابنا بالعدد (١٦٣٨) في (٢/٢/٢٠١٦) وان المادة (٣٤) من قانون الاستثمار صريح يرفع أي تعارض واحكام قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل والقوانين النافذة يرفع لصالح قانون الاستثمار والنظام رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ الصادر من مجلس الوزراء وصلحياته والمادة (٣) من قانون الاستثمار رقم (١٣) هو كاشف غير منشى ذلك ما جاء في النظام رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ جزء لا يتجزء من قانون الاستثمار ويأخذ حكم القانون والمخالفة تحدها جهة قضائية وتشريعية فاذا كان احكام نظام رقم (٣) لسنة ٢٠٠٩ فيه مخالفات حسب رأيكم لأحكام

كوٲ ماري عبراكو
داد كاٲ باآآي آيئتجهاٲاٲا



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢١/اتحادية/اعلام/٢٠١٦

القوانين النافذة فان ذلك يحتاج الى وقفة للمراجعة . رابعا - اما ما جاء في (٤) من كتابكم لا يختلف معكم من ان تفسير احكام القانون غير حكر على جهة معينة لكن لا بد ان يكون التفسير ينسجم واحكام القانون ويبقى تفسير تلك الجهات غير ملزم ما دام يصدر من جهة غير ذي اختصاص وصلاحيه وان التفسير الملزم لاحكام القانون ما تقدم به الجهات البرلمانية ((التشريعية او القضائية)) وقد بينا ذلك بشيء من التفصيل بكتابنا بالعدد (ن. ق/٣٢/١٦٣٨) في (٢/٢/٢٠١٦) ردا على ما جاء بكتابكم بالعدد (ق/٢٨٤٤) في (٢٤/١١/٢٠١٥) ومع ذلك نؤكد ان الرقابة وتقييم اعمال هيئة استثمار بغداد اختصاص حصري لمجلس محافظة بغداد ولا يوجد مسوغ قانوني من اشترك موظفيكم في لجان التحقيق او مراجعة تقييم اعمال ومحاضر التحقيق والتقييم الصادرة من مجلس محافظة بغداد وقرارات مجلس محافظة بغداد ملزمة لجميع الجهات بما فيها محافظة بغداد واحكام المادة (٧/رابعاً) والمادة (٣١/ثانياً) من قانون رقم (٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل) قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم . ومجلس محافظة بغداد انطلاقاً من حرصه العالي على احترام احكام الدستور يدعو كافة الجهات لاحترام احكامه وعدم تدخل الجهات الاتحادية في عمله وممارسة السلطات الممنوحة قانوناً للسلطة المحلية ويسعى للتعاون والتنسيق مع كافة الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية مما لا يتعارض واحكام الدستور ويعمل على رفع مستوى الخدمات في محافظة بغداد ودعم العملية الاستثمارية لما فيه خير البلد وتطوير الاقتصاد الوطني . للتفضل بالعلم .. مع التقدير. وطلب المجلس في صورة الكتاب المنوه عنه اعلاه من مجلس القضاء الاعلى/ السيد رئيس المحكمة الاتحادية العليا بيان هل ان للهيئة الوطنية للاستثمار صلاحية تفسير احكام القوانين وهل الاستثمار من الاعمال والاختصاصات المنصوص عليها في المادة (١٠٧) من الدستور العراقي ومدى قانونية تدخل الهيئة الوطنية للاستثمار في عمل وممارسة سلطات وصلاحيات السلطة المحلية لمجلس محافظة بغداد للتفضل بالعلم .. مع التقدير . وقد وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وتوصلت الى ما يلي :

كوٲماری عیراق
داد کای بالآی ئیئتجیادی

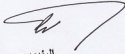



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

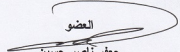
العدد: ٢١/اتحادیة/اعلام/٢٠١٦

القرار:

لدى التدقیق والمداولة من المحكمة الاتحادیة العلیا وجد ان اختصاصات المحكمة الاتحادیة العلیا وقد حددت المادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وفي المادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادیة العلیا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ولم یکن من بین هذه الاختصاصات تفسیر القوانين او في ما ورد في بقیة الطلب المشار الیه اعلاه لذا یكون الطلب خارج اختصاصات المحكمة الاتحادیة العلیا فقرر رده وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٦/٤/٦ .


الرئيس
مدحت المحمود



العضو
فاروق محمد السامی


العضو
جعفر ناصر حسین



العضو
اکرم طه محمد

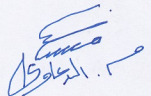

العضو
محمد صائب النقشبندی


العضو
عبود صالح التیمی


العضو
حسین عیاس أبو الثمن


العضو
عاد هاتف جبار


العضو
سلیمان عبد الله عبد الصمد


الرئيس